



العضو المنتدب بالشركة لـ «بنوك وتمويل»:

# 40 مليون جنيه صافى أرباح التوفيق للتأجير التمويلي خلال 2016

«فهى»: الشركة تسعى لإبرام عقود جديدة بقيمة 2 مليار جنيه خلال العام الجارى

قال طارق فهى، العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي إن الشركة حققت 34% نمواً فى صافى الأرباح بعد خصم الضرائب والتي بلغت نحو 40 مليون جنيه خلال 2016، معتبرها أفضل نتائج للشركة منذ نشأتها. وأضاف فهى أن الشركة تستهدف 15% نمواً فى صافى الأرباح خلال عام 2017 لتصل إلى 46 مليون جنيه. وأشار فهى إلى أن إجمالي حجم العقود الجديدة التي نفذتها التوفيق للتأجير التمويلي وفقاً للأصول المسجلة فى الهيئة العامة للرقابة المالية بلغت 2.3 مليار جنيه خلال عام 2016، فى حين بلغت صافى قيمة التمويلات التي سحقتها الشركة فى هذه العقود حوالى مليار جنيه، موضحاً أن قيمة محفظة التأجير التمويلي القائمة للشركة حالياً نحو 2.3 مليار جنيه بنهاية العام الماضى.

مفتوحة مع 18 بنكا فى حدود 2.5 مليار جنيه أبرزها بنك مصر، البنك الاهلى والبركة والمصرف المتحد، مشيراً إلى أن المستخدم من هذه الخطوط مليار جنيه ومازال هناك حدود مسموحة بقيمة 1.5 مليار جنيه، لافتاً إلى ان الشركة تتعامل مع كبار العملاء وليس شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وكشف فهى عن تخطيط الشركة على المدى الطويل لتدشين قطاع خاص بعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن الملف مازال تحت الدراسة وفقاً لتطورات الأوضاع فى السوق وحصول القطاع على حوافز تمكنها من المناصه مثل أن تتم إتاحة مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أطلقها البنك المركزى لشركات التأجير التمويلي.

وأشار إلى أن دخول الجمعيات الاهلية وجهات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يوسع النشاط ويحقق المستهدف من القطاع، مطالباً بحصول هذه الجهات على نفس امتيازات البنوك والدعم للوصول لأكبر قاعدة من العملاء.

وأضاف فهى أن الشركة أبرمت خلال العام الماضى عمليتي تأجير تمويلي بالمشراكة مع شركتي هما العريش الأفرقي للتأجير التمويلي وانكوليس للتأجير التمويلي بقيمة 450 مليون جنيه.

وأشار إلى أن الشركة مستعدة للدخول فى أى عمليات تأجير تمويلي بالتعاون مع شركات تأجير تمويلي أخرى لديها سمعة طيبة وملاحة مالية جيدة.

أضاف أن الشركات الكبرى غالباً ما كانت تفضل الاعتماد على التأجير التمويلي لأثره الجيد على القوائم المالية للشركات وما يرتبط به من مميزات ضريبية.

وطالب فهى بصسورة مراعاة طلبات ومقترحات شركات التأجير التمويلي عند سن القانون وإبرزها عدم المساس بالمعالجة المحاسبية القائمة الآن وهي عدم إدراج عقود التأجير التمويلي على دفاتر العملاء حفاظاً على مميزات النشاط وهو ما يعطيها ميزة ضريبية بخلاف القروض البنكية. بالإضافة إلى عدم اعتبار نشاط التأجير التشغيلي خارج قانون التأجير التمويلي، لافتاً إلى أن فصل التأجير التشغيلي عن التمويل قد يجعلها خاضعة لضريبة القيمة المضافة وهو ما يجرى النشاط من ميزاته.

□ أسماء نبيل

**2.3**  
مليار جنيه محفظة  
عقود التأجير المنفذة  
وفقاً للأصول المسجلة  
بالهيئة العام الماضى

**9**  
تراجعا عن قرار  
توريق محفظة  
الائتمان لحين  
تراجع أسعار  
العائد



□ طارق فهى

**2.5**  
مليار جنيه خطوط  
تمويل مفتوحة  
لصالح الشركة من  
18 بنكاً

**9**  
الشركة تعيد  
دراسة القيمة  
العادلة الجديدة  
للسهم الشهر  
الجارى

وتستهدف التوفيق عقود تأجير تمويلي جديدة بقيمة 2 مليار جنيه من حجم أصول ممولة خلال 2017، بينما تبلغ إجمالي قيمة عقود التأجير التراكمية للشركة 6 مليارات جنيه منذ تدشينها وحتى العام الجارى وفقاً للعضو المنتدب. وأضاف أنه جار إعداد دراسة للقيمة العادلة الجديدة لأهم الشركة، مشيراً إلى ان الشركة تعيد حالياً الدراسات الخاصة بالطرح فى البورصة وتحديد القيمة العادلة المعدلة فى ضوء النتائج الفعلية للثلاث سنوات السابقة والتي كانت أفضل من التوقعات المدرجة فى الدراسة السابقة وكذلك فى ضوء توقعات النتائج خلال الخمس اعوام المقبلة والتي وصفها بالأفضل من الدراسات السابقة.

ويرى العضو المنتدب للتوفيق أن طرح الشركة فى البورصة يحقق لها إمكانية الاستفادة من آليات سوق المال ورفع وعى المستثمرين بالشركة ونشاط التأجير التمويلي بالإضافة إلى تحقيق وعى أكبر للعملاء باليات التأجير التمويلي، فضلاً عن التمتع بالشفافية من خلال عرض جميع الميزانيات للمحللين والعملاء والمراقبين وهو ما سيميز الشركة فى ظل المنافسة المتوقعة ودخول كيانات وشركات جديدة، مؤكداً أن الكفاءات المصرفية فى الأقطر على إدارة نشاط التأجير التمويلي والتدخل حال التعرض لأي ازمات.

وأشار فهى إلى أن مجلس إدارة الشركة حدد الموازنة التقديرية عن العام الحالى وراعى فى الاستهدافات حالة الانكماش المتوقعة، نافياً وجود أى نسب تضرر لدى الشركة على جميع المستويات سواء المحفظة الجديدة او التراكمية وعلى مدار الأحد عشر عاماً الماضية وهي عمر الشركة.

وبلغت الحصص السوقية للشركة 12% من إجمالي النشاط خلال 2016، وتستهدف الوصول بحصتها من النشاط إلى 15% خلال 2017.

وأستعد فهى وجود تأثير سلبي مباشر لقرار التعويم على الشركة، نظراً لعدم وجود أى عقود تأجير تمويلي مبرمة مع الشركة بالدولار ولكن أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة تشغيل الشركة نتيجة ارتفاع قيمة تكلفة عمليات الصيانة وتجديبات أنظمة التكنولوجيا والتي تتم مقابل ألعاب بالعملة الأجنبية، إلا أن القرارات المصاحبة من رفع العائد بنحو 3% تسببت فى رفع تكلفة تمويل الشركة بشكل طاق، وذلك لأن التمويل البنكي هو المصدر الأساسى فى الحصول على السيولة اللازمة للنشاط وهو ما دفع الشركة لرفع العائد على عقود التأجير التمويلي بنفس نسبة الزيادة

نسعى للاستحواذ على 15% من الحصص السوقية للنشاط خلال 2017

فى رأس المال كما حدث الأعوام الماضية. وأضاف أن رأسمال الشركة المصدر والمدفوع 200 مليون جنيه، ولا يوجد داع لزيادته حالياً. وأشار فهى إلى أن الأوضاع الاقتصادية الحالية والتأثيرات التي نتجت عن قرارات الإصلاح الاقتصادي تتطلب تحمل من جميع طوائف المجتمع كى يتم تغطية حالة الضبابية الحالية، موضحاً أن القرارات الاقتصادية الحالية تعد من أكبر المحفزات للاستثمار. وقال فهى إن الشركة لديها خطوط تمويل

السوق وهو ما يجعلها غير جذابة. وذكر فهى أن الشركة غير مضطرة لاتخاذ هذا الاجراء، نظراً إلى ان الرافعة المالية مازالت تتيح تسليف قروض جديدة، مشيراً إلى انها حالياً 6:1. وذكر فهى أن التوفيق لديها بدائل متعددة لتوفير التمويلات اللازمة الأعوام المقبلة منها إجراء التوريق حال تراجع اسعار العائد مستويات مقبولة تحقق جاذبية للسند، وفي حال عدم حدوث ذلك من المحتمل ان تجرى الشركة زيادة

التمويل بالشركة حالياً موظفة لدى المطورين العقاريين فى حين توجه الـ 40% المتبقية لصالح القطاعات الأساسية كالصناعات الغذائية والمشروبات والأدوية. وقال فهى إن الشركة تراجعت عن قرار توريق جزء من المحفظة الائتمانية فى الوقت الحالى بعد ارتفاع اسعار العائد، مشيراً إلى انه بعد الدراسات التي اجرتها الشركة على المحفظة الائتمانية وجدت أن العائد على السندات المزمع طرحها ستكون اقل بكثير من الاسعار العائد فى

المرة من البنك المركزى وذلك طبقاً للشروط العامة لعقود التأجير التمويلي. وذكر العضو المنتدب للتوفيق أنه بالرغم من وجود صعوبات لتوفير العملة الأجنبية لتمويل فتح اعتمادات مستديرة لاستيراد آلات ومعدات من الخارج بسبب أزمة الدولار وتركيز البنوك على أولويات الاستيراد للسلع الأساسية فقد أوجدت الشركة حلولاً لعدد كبير من عملائها لتلبية احتياجاتهم الاستيرادية. وأضاف أن 60% من محفظة عقود التأجير